كلمة لا بد منها

دعوة للمساهمة

تعرضت مؤسسات المجتمع المدني في العراق، لفترة طويلة، للتهميش والاستخدام من قبل الأنظمة العشائرية والدكتاتورية، وحرفها عن أهدافها الحقيقية في التأسيس لمجتمع مدني يعتمد المشاركة الأوسع لقطاعات الشعب في الحياة العامة.

هذه الفترة لا تقتصر على الزمن الصعب الذي عاشه شعب العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة التي تسيدت فيها الدكتاتورية نظام الحكم في العراق، بل تعداها إلى سنوات الفوضى والعبث التي أعقبت إسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ ثم الجمهوري عام ١٩٦٣ وتسلم النظام الفاشي مقاليد الحكم في انقلاب الثامن من شباط الدموي.

وشهدت هذه الفترة تصفية لكل أشكال النشاط المدني المنظم والحر، لمصلحة المؤسسات الشمولية التي تخدم أهداف النظام الشمولي نفسه.

ويتطلب العمل الآن، بعد سقوط الدكتاتورية وغياب الاستبداد، تأسيس منظمات ومؤسسات مجتمع مدني منظمة ومتماسكة تتمكن من تشكيل حضور قوي وفاعل، يؤمن تأثيراً حقيقياً وواسعاً في الحياة العامة. بما يشكل ضمانة اجتماعية في مواجهة أية اتجاهات شمولية تخدم التطلعات الاستبدادية لأية فئة أو تيار يحاول الاستئثار بالتقرير في الحياة السياسية والعامة.

ونرى أن مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بأهمية ودور كبيرين، في التأسيس للنظام الديمقراطي التعددي في العراق الجديد، وأكثر من ذلك نعتقد أنها تعد من أهم دعائم أي نظام ديمقراطي وضمانة للحفاظ عليه وتأمين استقراره.

إن كل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العراقية من نقابات مهنية واتحادات شعبية ومنظمات حقوق الإنسان وكل أشكال التجمعات التي تهدف لخدمة قطاعات أو فئات معينة من شعبنا مدعوة للمساهمة - عبر هذه الصفحة - لتعزيز الحياة المدنية للبلاد التي حرمت منها بصورة خاصة خلال العقود الأخيرة على يد سلطات الاستبداد وأعداء الحرية والديمقراطية.

المحرر

رابطة التدريسيين الجامعيين تدعو إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي لأعضائها

بغداد/رياض القره غولي

طالبت رابطة التدريسيين الجامعيين وزارة التعليم العالي بالسعي الحثيث لرفع وتحسين المستوى المعيشي للتدريسيين كافة باعتبارهم طليعة المجتمع وأمله في صناعة وتربية الأجيال ورموزاً متقدمة ومتحضرة.

وقال الدكتور عصام كاظم الراوي رئيس الرابطة إننا نطالب بأن لا يقل راتب الأستاذ الجامعي عن ٥٠٠ دولار شهرياً لحملة شهادة الماجستير المعينيين حديثاً و٨٠٠ دولار لشهادة الدكتواره.

وأوضح أن سقف الرواتب المذكور معتمد في أكثر دول العالم فقراً في السودان واليمن.

وأضاف أن من الضروري سن قوانين ترعى حقوق التدريسيين وتضمن لهم العيش الكريم الذي يليق بمكانتهم ويصون حرمتهم.

ودعا إلى سن تشريع يمنح الأستاذ الجامعي حصانة من الملاحقة أو الاعتقال أو المسألة إلا بعد إعلام رئيس الجامعة وموافقته إضافة إلى عدم فرض أي شكل من أشكال العقوبة بحقه إلا من قبل رئيس الجامعة ووزير التعليم العالي حصراً، ومنحه جواز سفر خاص يؤكد احترامه ومكانته أسوة بالجواز الدبلوماسي، مبيناً أن توفير مستلزمات المعيشة الكريمة تمكن الأستاذ الجامعي من التفرغ لعمله وعلمه لأداء وظيفته الإنسانية.

وحث على سن القوانين الصارمة التي تقرر مبدأ العدل والتنافس الحر الشريف وتكافؤ الفرص وعلى أساس الكفاءة والأهلية في الدراسات الأولية والعليا وفي تعيين الأساتذة وترقيتهم وشغل المناصب الإدارية وفي البعثات والإيفادات العلمية والدورات التدريبية دون النظر إلى أية خصوصية سياسية أو اجتماعية أو دينية.

وعد جميع مؤسسات التربية والتعليم حرماً آمناً تفرض هيبته وقدسيته وحرمته على الجميع دون استثناء على مستوى الشعب والحكومة، داعياً إلى عدم انتهاك هذا الحرم أو التجاوز عليه أو تغيير أي معلم من معالمه أو التدخل في مناهجه أو سير التعليم فيه أو إقامة نشاط سياسي أو اجتماعي أو ديني أو رفع لافتات أو إعلانات أو إقامة تجمعات إلا من خلال موافقات مسبقة وبكتاب معلن ومختوم من رئيس المؤسسة تلك حصراً وأن لا تتجاوز هذه الصلاحية إلى أي مسؤول آخر كما لا يجوز في الحرم الجامعي الدعوة لصالح ملك أو رئيس أو حزب وأن لا يستخدم منبراً للأحزاب والحركات السياسية والقادة الدينيين أو السياسيين.

وشدد على أهمية عدم حمل السلاح داخل الحرم الجامعي إلا من قبل الحراس الذين يعينهم رئيس المؤسسة التعليمية ويشرف عليهم بشكل مباشر وعلى أن يتم تمييزهم بزي خاص يليق بالحرم الجامعي وأن يكونوا بالمستوى الأدبي وباللياقة التي تتطلبها مكانة المؤسسة التعليمية.وتجدر الإشارة إلى رابطة الأساتذة التدريسيين التي تأسست في التاسع عشر من حزيران من العام الماضي بحضور (٤٠٠) تدريسي من مختلف الاختصاصات في جامعات القطر ومن كلا الجنسين، تهدف إلى توحيد جهود وقطاعات التدريسيين في التعليم العالي وبكل الاختصاصات وتنمية روح التعاون والترابط الاجتماعي بينهم وأسرهم والسعي لرفع المستوى العلمي والثقافي والمعيشي للتدريسيين كافة وتشجيع البحوث العلمية والإسهام في تثبيت المفاهيم الصحيحة وفقاً لمعتقداتنا السامية والدفاع عن حقوق التدريسيين وطلبة الدراسات العليا وتقديم النصح والإسهام في تطوير المؤسسات العلمية كافة.

تأسيس هيئة قانونية جديدة

لمساعدة متضرري الحرب على العراق

بغداد/المدى

أعلن عن قيام - الهيئة القانونية لمتضرري الحرب - وفتح مركز رئيس لها في بغداد وإمكان فتح فروع لها داخل وخارج العراق.

جاء ذلك في بيان للهيئة نشر في نشرة - صوت الإنسان - التي تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الإنسان وقد تناول البيان شرح نظام الهيئة والتعريف بأهدافها وأنشطتها. كما جاء فيه أن الهيئة تتألف من الأعضاء المؤسسين وعددهم ١٣ عضواً. ينتخب من بينهم رئيس الهيئة ونائبه لمدة سنتين.وحول أهداف الهيئة، ذكر البيان أن هذه الأهداف تتركز في الدفاع عن حقوق المتضررين من جراء الحرب على العراق وكذلك تقديم المشورة القانونية لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وصيانة المال العام وذلك استناداً إلى القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وأثناء فترة الاحتلال. وعن أنشطة الهيئة في مجال تحقيق أهدافها، قيامها بالمطالبة بحقوق المتضررين عن طريق إقامة الدعاوى أمام المحاكم العراقية أو الأجنبية من خارج الهيئة للتعاون بالمحامين من قبل محامين عراقيين أو أجانب وكذلك إيجاد صيغ تعاون مع الهيئات القانونية في الدول العربية والأجنبية إلى جانب الاستعانة بالخبراء من ذوي الاختصاص لتقديم المشورة القانونية. ونورد أدناه النظام الخاص بالهيئة القانونية لمتضرري الحرب:

نظام الهيئة القانونية لمتضرري الحرب

اسم الهيئة/ الهيئة القانونية لمتضرري الحرب.

مركز الهيئة/ بغداد ولها الحق في فتح فروع داخل وخارج العراق.

أهداف الهيئة/ الدفاع عن حقوق المتضررين من جراء الحرب على العراق وكذلك تقديم المشورة القانونية لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وصيانة المال العام وذلك استناداً إلى القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وأثناء فترة الاحتلال.

نشاط الهيئة:

للهيئة من أجل تحقيق أهدافها القيام بما يلي:

١.تقوم الهيئة بالمطالبة بحقوق المتضررين عن طريق إقامة الدعاوى أمام المحاكم العراقية أو الأجنبية من قبل محامين عراقيين أو أجانب.

٢.إجراء الاتصالات مع الهيئات القانونية في الدول العربية والأجنبية للتعاون معها.

٣.الاتصال بالهيئات الإنسانية العراقية في الدول العربية والأجنبية للتعاون مع الهيئة لتحقيق أهدافها.

٤.الاستعانة بالخبراء من ذوي الاختصاص لتقديم المشورة القانونية.

٥.الاستعانة بالمحامين من خارج الهيئة للتعاون برفع الدعاوى إلى المحاكم ويتم اختيارهم بالتعاون مع نقابة المحامين.

٦.القيام بإصدار المجلات والنشرات وإقامة الدورات والمؤتمرات واستخدام كافة الوسائل الإعلامية لتوضيح أهداف الهيئة.

٧.تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإجراء كافة التصرفات القانونية عليها لغرض تنفيذ نشاطها.

٨.قبول الهبات والإعانات من الأشخاص والهيئات الإنسانية والمنظمات الدولية لإنجاز أهدافها.

٩.التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية وممارسة النشاطات المالية والمصرفية المتعلقة بأعمالها وفتح الاعتمادات والحسابات الجارية والتوفير لدى المصارف كافة ولها حق الإيداع والسحب وإنشاء وتظهير كافة الأوراق التجارية وقبول الحوالات المستندية والصكوك وسندات الشحن.

إدارة الهيئة

١.تتألف الهيئة وهي أعلى سلطة من الأعضاء المؤسسين وعددهم ١٣ عضواً وينتخب من بين أعضائها ورئيس ونائب لمدة سنتين ويتولى مسؤولية إدارة أعمال الهيئة وعند غياب الرئيس ونائبه يتم تعيين أحد أعضائها بقرار من الهيئة للقيام بالمهمة.

٢.تكوين لجان من قبل مجلس الهيئة وتحدد واجبات اللجان ومسؤوليها بموجب تعليمات تصدر من الهيئة وهي:

أ-اللجنة القانونية.

ب-اللجنة المالية والإدارية.

جـ-اللجنة الإعلامية.

د-اللجنة الإنسانية.

و-اللجنة الاستشارية.

مالية الهيئة: تتكون مالية الهيئة كالآتي:

١.أجور تقديم الاستشارات والخدمات القانونية.

٢.الهبات والإعانات غير المشروطة التي تقدم من الجمعيات والأشخاص.

٣.تنفق الإيرادات لأغراض تغطية أعمال الهيئة.

٤.يتم القبض والصرف بموجب قرارات تصدر من الهيئة.

للهيئة إصدار التعليمات التي تسهل تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.

المؤسسون:

١.الدكتور رعد شمس الدين الكيلاني.

٢.المحامي سالم مجبل المشهداني.

٣.المحامي زهير محمد القصب.

٤.المحامي عواد كاظم الزبيدي.

٥.المحامي عبد الجليل إبراهيم المهداوي.

٦.المحامي ضياء السعدي.

٧.الدكتور تميم طاهر أحمد الجادر.

٨.السيد إسماعيل محمود محمد.

٩.الدكتور صلاح إسماعيل الشاهين.

١٠.المحامي عبد الوهاب مجيد.

١١.المحامي محمد جواد الغرابي.

١٢.الدكتور وسام صبار العاني.

١٣.الدكتور عبد اللطيف نايف.

جمعية العطاء الإنسانية

مساعدات لألفي عائلة متضررة

بغداد/يحيى الشرع

قدمت جمعية العطاء الإنسانية الكثير من المساعدات الإنسانية والاجتماعية والطبية لأكثر من ٢٠٠٠ عائلة عراقية متضررة.

وقال السيد عبد الحسين داخل طه نائب رئيس جمعية العطاء الإنسانية لـ (المدى) أن جمعيتنا تهتم بشؤون العوائل المتضررة بشكل عام من خلال تقديم المساعدات الطبية والغذائية فضلاً عن الاهتمام بشؤون المرأة والزيارات المكثفة لدور الدولة وتوفير الهدايا والملابس ولعب الأطفال.

وأضاف أن الجمعية وزعت مواد غذائية وإنسانية على ٢٦٩ عائلة ووفرت فرص العلاج الطبي والدوائي لـ(١٠٠٠) مريض أرسلوا إلى المستشفى الإيطالي والصليب الأحمر وأرسلت ٢٠٠ مريض إلى مستشفى ابن الهيثم ومستشفى الشيخ زايد والمستشفى الأردني العسكري ومستشفى ابن النفيس وتوفير كراسٍ للمعوقين لمن انقطعت بهم سبل العيش.

وأشار إلى أن الجمعية أعدت برامج كثيرة الهدف منها رعاية النساء اللواتي من لا يجدن لهن معيلاً أو الطاعنات في السن والمطلقات إذ تم ترويج أكثر من ٥٢ معاملة لكن للأسف جدار الروتين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عرقل ويعرقل مثل هذه المعاملات الإنسانية من خلال وجود مجموعة من المتعهدين والدلالين يتعاملون مع أصحاب المعاملات بكل صراحة ومن لا يدفع لا تروج له ولا يوقع عليها الطبيب لإثبات درجة العجز في دائرة الرعاية الاجتماعية.

وأكد أن أكثر من ٩٠٠٠ معاملة تم ترويجها إلى الوزارة في مكتب تشغيل بغداد الأول لكن للأسف هناك رفض لأي تعاون معنا لذا ندعو جميع المسؤولين إلى ضرورة اتخاذ إجراءات للحد من هذه الأساليب بتيسير عملنا مع المسؤولين في الوزارة.

وعلى صعيد الخطط قال إن الجمعية أعلمت وزارة التخطيط بأنها قادرة على إدارة مشاريع إعمارية ونهضوية واستثمارات الهدف منها زج أكبر شريحة من الشباب في معترك الحياة الحرة الشريفة فضلاً عن فتح دورات في تعليم الحاسبات واللغة والثقافة وإدارة المشاريع وإقامة المهرجانات العامة والخاصة والمؤتمرات العلمية للأطفال ورعاية الأطفال المشردين بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمنظمات والجمعيات الدولية والعراقية مضيفاً أن لنا اهتمامات ثقافية بشؤون المرأة والطفل من خلال إصدار الصحف والنشرات والكتب العلمية والاجتماعية التي تعنى بهاتين الشريحتين التي تضررنا كثيراً بسبب سياسات النظام البائد وأثر الحرب الأخيرة عليها.

وأفاد بأن الجمعية هي رابطة من المثقفين المهتمين من فئات مختلفة أساتذة ومحامون وأطباء، نؤمن بأن الحرية والمساواة والعدالة هي طريق التقدم بغض النظر عن السلالة والدين والجنس إذ نحترم التقاليد والعادات والثقافات لكل شرائح المجتمع ونحن ملتزمون بالعمل على ضمان الحقوق الأساسية للإنسان ودعمها كما نصت عليها مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعمل على رفع المستوى الصحي المتدهور والارتقاء بالمواطن العراقي الذي عاش وطأة الحروب التي استمرت طويلاً ودفع ثمنها وخصوصاً المرأة والطفل.

مدير وحدة رعاية أسر الشهداء في البصرة:

حان الوقت لكي نكرم عوائل الشهداء

البصرة/عبد الحسين الغراوي

عانت أسر الشهداء أيام النظام السابق من الفقر والحرمان والإهمال ولم تحصل على حقوقها في العيش الكريم إكراماً لدورها الوطني وما قدمه الشهداء من دمائهم الزكية من أجل الوطن، وعندما سقط النظام، جاء الوقت كي تكرم أسر وعوائل الشهداء بما يوازي حجم التضحيات التي قدموها من أجل الوطن والحرية.. وكان إنشاء وحدة رعاية أسر الشهداء في محافظة البصرة منطلقاً موضوعياً وإنسانياً لرعاية أسر الشهداء وتثبيت حقوقهم ورعايتهم والاهتمام بهم إنسانياً واجتماعياً.

ولغرض الوقوف على الخدمات التي تقدمها وحدة أسر الشهداء في المحافظة التقينا السيد مجيد جاسم العلي الذي أنيطت به مسؤولية هذه الوحدة حيث قال:

-يفدون إلينا أرامل، ثكالى، عجائز، شيوخ شاخوا قبل أوانهم. وأعربت إحدى العجائز بعد أن انتهت من تدوين جراحاتها في سجل الشهداء وأمطرتنا بوابل من امتنان، قائلة حتى وإن لم نحصل على حقوق أبنائنا فأسلوب تعاملكم معنا سيعيننا على كل شيء صعب. ويشير إلى أن وحدة رعاية أسر الشهداء تشهد حشداً متدفقاً من قبل أسر الشهداء.. هكذا بدأنا عملنا في وحدة رعاية أسر الشهداء. نحترم عوائل الشهداء ونتعامل معهم بمحبة وإحساس.

وقال إن المجالس البلدية في المناطق السكنية تدون العبارة التالية على أوراق أسر الشهداء (نشهد بأن السيد..... قد أعدم على أيدي رجال الطاغوت وقد استشهد في الانتفاضة المباركة..... الختم..... التوقيع) وإمام الجامع هو الآخر يؤيد حالة الاستشهاد وكذلك تؤيدها المنظمات الإنسانية والأحزاب السياسية، ويختتم السيد مجيد جاسم العلي،

حديثه لـ(المدى) أن المحافظة قررت أن تكون رعاية أسر الشهداء على وجبات تحظى بأولويات المتابعة.

ويدون اسم الشهيد في السجل ثم يدخل في الحاسوب، ثم تخزن المعلومات الخاصة بكل شهيد وقال: نحن بانتظار صدور نظام يحكم آليات حقوق الشهداء.. وأمامنا أشواط عديدة.. وهذا ما تم التأكيد عليه في المؤتمر الذي عقدته محافظة البصرة عن الشهداء، غير إن أفواجاً من أسر الشهداء تنتظر شمولها بالرعاية وتثبيت حقوقها،

إلا أن هذه الأسر أعطت دماء أعز الناس إليها من أجل الحرية والعراق الجديد..

مكتب المنسق العام في بابل

وسيلة لتفعيل منظمات المجتمع المدني

أسس في محافظة بابل مكتب المنسق العام لمؤسسات المجتمع المدني الغرض منه والهدف الرئيس هو تفعيل منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها

بابل/علي المالكي

ذكر ذلك لـ(المدى) الحقوقي طارق عبد المحسن مدير مكتب شؤون المواطنين في بابل وأشار إلى أنه تم عقد سلسلة من الاجتماعات في الآونة الأخيرة أثمرت عن اجتماع موسع لعدد كبير من أعضاء ورؤساء منظمات المجتمع المدني في الحلة وبقية نواحي وأقضية المحافظة وحضره السيد وليد الجنابي محافظ بابل ونوقشت في الاجتماع مشاكل مؤسسات المجتمع المدني باتجاه تفعيل دور هذه المنظمات خدمة للمجتمع والمواطنين خلال المرحلة القادمة كما تم الاتفاق على آلية لتفعيل دور منظمات المجتمع في المحافظة والإعلان عن آلية مكتب المنسق العام داخل المحافظة.

ويضم المكتب في عضويته عدداً من الحقوقيين والمحاسبين والمترجمين.

وفيما يخص طريقة ووسيلة تقييم المنظمات قال مدير مكتب شؤون المواطنين أن العملية تتم على أساس الكفاءة في تقديم الخدمة للفقراء والعوائل المتعففة من المواطنين المتضررين، ولجأ المكتب إلى طريقة تصنيف مؤسسات المجتمع المدني فهناك جمعيات علمية ومنظمات مهنية ونقابية وثقافية وهذا التصنيف سيساعدنا في متابعة أنشطة تلك المؤسسات، ويقوم مكتب المنسق العام لمؤسسات المجتمع المدني بمتابعة عمل الجمعيات الإنسانية، ورأيه ودوره ملزم لتلك المؤسسات.

الجدير بالذكر أن محافظة بابل تضم حتى الآن ٤٠ جمعية ورابطة ومنظمة مجتمع مدني مسجلة رسمياً، وما يقرب من ٦٧ أخرى دون تسجيل وعلق السيد طارق عبد المحسن على ما نشرته الصحف من أخطاء في أداء مؤسسات المجتمع المدني قائلاً نعم هناك أخطاء.. لكننا في بابل نريد معالجة هذه الأخطاء بأسلوب ديمقراطي وبعيداً عن التشهير والنفاق الاجتماعي وبدون نزعة تسلطية على الآخرين.